

اقتصاد

التونسيات ضحايا تعثر سوق العمل

تولس - إيمان الحامدي



ارتفعت نسبة بطالة الإناث في تونس إلى أرقام قياسية ببلوغها 21.7 في المائة خلال الربع الثالث من العام الحالي رغم المحاولات الرسمية لتحسين اندماج النساء في سوق العمل، فيما نساء كثيرات يعانين من العمل غير المجاور أو ضعف فرص الاندماج. وذكر معهد الإحصاء الحكومي في نشرته الثلاثية حول مؤشرات التشغيل خلال الربع الثالث من السنة الحالية أن نسبة البطالة في البلاد ارتفعت إلى 15.8 في المائة مقابل 15.6 في المائة خلال الربع الثاني. وبحسب بيانات جهاز الإحصاء ارتفعت نسبة البطالة لدى الرجال لتبلغ 13.4 في المائة مقابل 13.2 في المائة خلال الربع الثاني، وبالنسبة للنساء ارتفعت

نسبة البطالة لتبلغ 21.7 في المائة في مقابل 21.1 في المائة في الربع الثاني من 2023. وتبرز مؤشرات التشغيل أن نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا وصلت إلى 24.6 في المائة مع انتهاء أكتوبر/ تشرين الأول الماضي مقابل 23.3 في المائة خلال ذات الفترة من سنة 2022. وتقدر هذه النسبة لدى الذكور بـ 14.4 في المائة بينما بلغت 32.9 في المائة لدى الإناث. وتواجه مختلف الأنشطة الاقتصادية صعوبات كبيرة، فضلاً عن عجز السلطات منذ أكثر من عشر سنوات عن توفير فرص العمل، بينما كان الشغل على رأس المطالب التي رفعتها ثورة يناير/ كانون الثاني 2011. ويقول وزير التشغيل السابق فوزي عبد الرحمن إن استمرار نسب البطالة عند مستويات عالية أمر متوقع في غياب أي مؤشرات اقتصادية إيجابية يمكن

أن تعالج أسباب انحسار فرص الشغل للجنسين. ويشرح عبد الرحمن في تصريح لـ «العربي الجديد» أنه يتعين النظر في أسباب تعثر سوق الشغل بشكل شمولي، مشيراً إلى أن تبعات قلة عروض الشغل تطاول الإناث لأسباب اجتماعية وتوزيع غير عادل للثروة بين الجهات بالأساس. ويقول إن «محركات التشغيل في تونس هي الوظيفة العمومية المغلقة منذ أكثر من 10 سنوات، والقطاع الخاص والمبادرة الحرة، لكن هذه المحركات في حالة جمود». ويرى عبد الرحمن أن غلق باب التوظيف في القطاع الحكومي لسنوات متتالية يحرم جيلاً كاملاً من الحق في التوظيف في ظل منوال تنموي لا يخلق فرص عمل متكافئة للجنسين في أغلب مناطق البلاد. ويؤكد أن «سياسة التفتيش لم تنجح يوماً في أي مجتمع وأي ثقافة وهي

نظرة لا تريد حلّ الإشكالات المعقدة لخلق الثروة وتوزيعها في العمق»، مضيفاً أن «السلطات تتجاهل الإجابة عن السؤال الملح والرئيسي وهو كيف ومتى سيتم خلق ثروة كافية ومستدامة». ويوضح المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر أن القطاعين الحكومي والزراعة من أكثر القطاعات المشغلة للنساء وهي قطاعات أصيبت بارتباك الأداء لأسباب سياسية وأخرى مناخية. ويشير بن عمر في تصريح لـ «العربي الجديد» إلى أن الإناث من حاملات الشهادات العليا لا يحصلن على فرص عمل كافية في المحافظات الداخلية التي تغيب عنها الاستثمارات الخاصة، لافتاً إلى أن ذلك يدفعهن إما إلى البطالة أو قبول وظائف هشة والعمل في السوق الموازية دون حقوق كاملة.

أخبار

اسعار الغذاء ترفع التضخم في منطقة اليورو

كشفت بيانات الجمعة أن ارتفاع أسعار الخدمات والغذاء كان العامل الرئيسي في زيادة أسعار المستهلكين في منطقة اليورو في أكتوبر/ تشرين الأول، في حين أكد مكتب الإحصاءات الأوروبي تباطؤ التضخم بشدة على أساس



سنوي. وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي «يوروستات» إن التضخم في 20 دولة تستخدم العملة الموحدة انخفض إلى 2.9 في المائة على أساس سنوي في أكتوبر بعد زيادة الأسعار 0.1 في المائة على أساس شهري.

مصر تبني حصّة في الشرق الأوسط للشركة الإماراتية

باعت مصر حصّة في الشركة الشرقية للدخان (إيسترن كومباني) في أول عملية بيع خارجية لأصول كبرى مملوكة للدولة منذ أن اتفقت على برنامج خصخصة مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وأكد هاني أمان الرئيس التنفيذي للشركة الشرقية للدخان لرويترز أن شركة غلوبال للاستثمار القابضة الإماراتية اشترت 30 في المائة من الشرقية للدخان أو 669 مليون سهم مقابل 16.4 مليار جنيه مصري (531.60 مليون دولار) أو 24.51 جنيهاً للسهم في صفقة نفذت بالبورصة الخميس.

روسيا تبدأ شحنات الحبوب مجاناً إلى أفريقيا

أعلن وزير الزراعة الروسي ديمتري باتروشييف، الجمعة، أن موسكو بدأت شحنات مجانية من الحبوب إلى عدد من الدول الأفريقية يصل إجماليها إلى 200 ألف طن. وقال باتروشييف في بيان نُشر على «تيلغرام»، إن السفن المتجهة إلى بوركينا فاسو والصومال غادرت بالفعل الموانئ الروسية. على أن تتبعها قريباً شحنات إضافية إلى إريتريا وزيمبابوي ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويأتي هذا الإجراء العملي بعدما أعلن الوزير نفسه في 6 أكتوبر/ تشرين الأول، إن موسكو ستبدأ إرسال شحناتها من الحبوب إلى دول أفريقية في غضون شهر أو 6 أسابيع.

«أمازون» تبشر بيع سيارات جديدة «أونلايت»

من المقرر أن تبدأ شركة «أمازون» العملاقة في مجال التجارة الإلكترونية، بيع سيارات جديدة على منصتها في الولايات المتحدة العام المقبل، ابتداءً من طرازات تصنعها الكورية الجنوبية «هيونداي». وجاء هذا الإعلان في معرض لوس أنجلوس للسيارات بالتعاون مع «هيونداي» المصنعة للسيارات والتي ستكون العلامة التجارية الأولى التي تباع مركباتها على الموقع.



(التدرياس سولاروس، فرانس برس)

بدأ عمال النقل وغيرهم من موظفي القطاع العام من اثنين من أكبر الاتحادات العمالية في إيطاليا، الجمعة، إضراباً احتجاجياً على مشروع موازنة أعدته الحكومة لعام 2024، ما انعكس اضطراباً رصده الإيطاليون في بعض الخدمات. ويقول الزعماء النقابيون إن الحكومة لا تفعل ما يكفي للحد من تدهور أحوال العمال والمتقاعدين في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار. ودعت اثنتان من نقابات العمال وهما «سي جي إي إل» و«يو أي إل» إلى إضراب عام في المناطق الوسطى بإيطاليا، إضافة إلى إضراب موظفي القطاع العام، وهما تخططان لتنظيم مزيد من الاحتجاجات الإقليمية في الأسبوعين المقبلين. واستخدم نائب رئيس الوزراء ماتيو سالفيني صلاحياته لتقليص مدة الإضراب العام لعمال النقل إلى 4 ساعات، ولم يتم تضمين السفر الجوي في خطط الإضراب.

إضراب ضد موازنة إيطاليا

المغرب: منتج الإسمنت يراهنون على مشاريع الإعمار

الرباط - مصطفى قماش

يترقب منتج الإسمنت في المغرب مشاريع إعادة الإعمار بعد الزلزال وبرامج السكن المدعوم والاستثمارات العمومية المرتبطة بالموندال التي يرتقب أن تطلقها الدولة اعتباراً من العام المقبل، بهدف الخروج من حالة الركود التي يعيشها القطاع منذ عامين. وتشير وزارة التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، إلى أن استهلاك الإسمنت بلغ 10.08 ملايين طن في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري، بانخفاض

نسبته 1.52 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كي يواصل مسلسل التراجع الذي وصل في سبتمبر/ أيلول إلى 2.1 في المائة. وكان استهلاك الإسمنت تراجع في العام الماضي، حسب تقرير للوزارة الذي يعتمد على بيانات المصنعين، بنسبة 10.65 في المائة، مقارنة بالعام الذي قبله، كي ينخفض من حوالي 14 مليون طن إلى 12.48 مليون طن. وتوقعت المندوبية السامية للتخطيط أن يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية في العام الحالي نمواً متواضعاً بوتيرة لن تتجاوز 0.4 في المائة بعد انخفاضه الملحوظ 3.6 في العام

الماضي، وهو ما يؤثر سلباً على سوق الإسمنت. ويُعزى ذلك، حسب المندوبية، من جهة إلى تراجع مشاريع البناء الجديدة نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء والعقار، ومن جهة أخرى إلى تشديد الشروط التمويلية التي تؤدي إلى إضعاف الطلب على العقارات. غير أنها توقع أن تمكن أنشطة الأشغال العمومية جزئياً من تغطية ركود قطاع البناء، مستفيدة من زيادة حجم الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية. ويلاحظ الاقتصادي المنحصر في قطاع العقارات إدريس الفينا، في تصريح لـ «العربي الجديد»، أن شركات إنتاج الإسمنت تتوفر

على هوامش إنتاج كبيرة، حيث تصل قدراتها إلى 20 مليون طن، لكن الطلب ما زال دون انتظاراتها. ويعتبر أن تراجع استهلاك الإسمنت يؤثر على الركود في قطاع العقارات، مشيراً إلى أن استهلاك الإسمنت سيرتفع اعتباراً من العام المقبل بالنظر للمشاريع التي سيطبقها المغرب، مرجحاً أن يصل إلى حوالي 13 مليون طن، بعد انخفاض طفيف في العام الحالي نتيجة الركود الذي يميز قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث يترقب أن يتأثر استهلاك الإسمنت بإعادة الإعمار بعد الزلزال واحتمال انتعاش قطاع العقارات.

اقتصاد

اقتصاد الاس

رفوف غزة الفارغة

رحلات طويلة للبحث عن الطعام والماء

على قطاع غزة، بدأ باستهداف البيوت، والبنائيات السكنية، والأسرِاج المدنية، التي تضم المحال التجارية، وشركات توريد المواد الغذائية، والمطابخ، والمطبخ، ما تسبب بتدميرها، أو توقيفها عن العمل بفعل الأضرار الكبيرة، أو عدم وجود المقومات الأساسية لعملها بفعل انقطاع التيار الكهربائي والوقود اللازم لتشغيل الطاقة البدئية، كذلك عدم توفر المواد اللازمة لعملها بفعل الإغلاق التام للمعابر. ويقول خلة لـ «العربي الجديد» إنه انتقل من مدينة غزة بعد تدمير شقته السكنية التي كانت تزويه واربعة من أفراد أسرته، نحو بيت العائلة في شمال قطاع غزة لعدم توافر أي بديل. وقد باتوا يتشاركون في ذات الواقع الصعب، والذي يجرهم من توفير أدنى مقومات الحياة، والمتعلقة بالأكل، وماء الشرب والاستخدام اليومي، وباقى متطلبات الحياة الأساسية. ويضيف «مع شروقي شمس كل يوم، تبدأ رحلة قاسية للبحث عن لقمة العيش، الإسرائيلي المحكم للمعابر كافة، وبیشارك يفعل التدمير. أو عدم توفر مقومات العمل الأساسية، بينما لا يتوفر في المحال التجارية ذات الرفوف الفارغة من كل شيء».

وتسبب التعتت الإسرائيلي بإغلاق المعابر، ومنع دخول نحو 500 شاحنة كانت تدخل إلى قطاع غزة قبل بدء العدوان، مُحملة بالادوية، والمواد الغذائية، والماء والكهرباء، ومُستَدة الوقود، وخلافها من المواد المساعدة على تجهيز الطعام، بحالة من الجوع والعطش في صفوف المواطنين، ما يقاوم الأزمة الإنسانية يوما بعد آخر. ومُنذ إعلان الاحتلال الإسرائيلي حربه



بيت والد زوجته، ومن ثم تهجيرها برفقة أنسبائه نحو «المناطق الآمنة»، وفق ادعاء الاحتلال. ويوضح سالم أن من أساسيات الأمن الذي يدعيه الاحتلال في المناطق الوسطى والجنوبية عدم استهداف المواطنين وارتكاب المجازر فيها، أو حتى توفير مقومات الحياة الأساسية، من مأكلا ومشرب، ويقول «فتبسب تفاصيل الجوع والعطش بشكل يومي، فنحن نمشي طوال اليوم في الأسواق الفارغة، والمحال التي

تفقر لأي شيء يُمكن للأطفال تناوله لسد رمقهم». وأصبح من المستحيل توفير كافة الاحتياجات اللازمة في ظل الأزمة المركبة التي يمر بها أهالي قطاع غزة، وفق حديث سالم لـ «العربي الجديد»، إذ إن المحال الوسطى والجنوبية عدم استهداف التجارية فارغة، وفي حال توفر بعض أصناف الخبز على سبيل المثال لا يتوفر الخبز، وفي حال توفر بعض البقوليات والتي كان يتجه إلى شرائها البعض كبديل مؤقت عن عدم توفر الأغذية الأساسية.

الربح

سائقون يرفضون توصيل سلع المقاطعة

عمان **زيد الديبسة**

يواجه عددا من السائقين في إحدى شركات التوصيل المشهورة في الأردن تهديدات بفقار وفلأنهم، وذلك بعد رفضهم توصيل المنتجات والبطييات لسلع داعمة للاحتلال الإسرائيلي. وردد المرصد العمالي الأردني قبل أيام انتشار فيديو لأحد السائقين على منصات التواصل الاجتماعي يقول فيه إنه بعد الالتزام بحملة المقاطعة ورفض توصيل الطيبات الداعمة لإسرائيل، تم إبلاغه من قبل إدارة الشركة بإلغاء دوامه في ذاك اليوم، وكذا حصل مع زملائه، وبعد يوم واحد من انتشار الفيديو الذي صدى واسعاً خرج السائق ذاته بفيديو آخر أوضح خلاله أن إدارة الشركة تواصلت معه وحُلت قضيته.

أحد السائقين العاملين في تلك الشركة إنه تعرض قبل أيام لتهديد من إدارة الشركة بإلغاء وديته دوامه لأنه رفض توصيل منتجات شركة داعمة للاحتلال ما اضطره إلى توصيل الطلب في نهاية المطاف، وبين أن وديته دوامه حينها كانت 5 ساعات

نتائج إيجابية للحملات

تخفض الطلب على

السلع الداعمة للاحتلال

وقد تراجع الطلب على المنتجات الأجنبية والداعمة أو التي تحمل علامات تجارية عالمية مشهولة بالمقاطعة في الوقت الذي تسعى فيه الشركات العاملة بأسماء شركات دولية تقديم عروض وتخفيضات على أسعار منتجاتها لجذب المستهلكين.

وقد لاحظت العربي الجديد، وجود كميات كبيرة من السلع المقاطعة متكدسة في المحلات التجارية واضطر أصحاب المنشآت التجارية لإرجاعها إلى مصرها.

غزة

الحرب تخلف دماراً كارثياً بالبنى التحتية



دمار واسع في القطاع (رحيم طعيبة، الأناضول)

كانت 9 فقط من مستشفيات القطاع البالغ عددها 35 مستشفى تعمل جزئياً، في حين أن البقية أغلقت والخدمات الطبية الرسمية. في هذا الصدد، أفادت وكالة الاسم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأنشورا» الخميس، بأنه سيسب نقص الوقود، فإن 70 في المائة من سكان جنوب غزة لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة، والمكتب نفسه أفاد بأنه لم يتم تشغيل أي محابن في شمال غزة

والحطب بأسعار خضاعة، بسبب الأزمة الحادة في الوقود، والغاز، ونفاذه من الأسواق.

وتعدت الأزمة إلى مُعلبات البقوليات، والحمص، والأجبان المعلبة، وأسماك التونة، والسلسلات، مثل السمكوت، أو الشوكولاتة، أو المحسرات بخختلف أصنافها، أو القرشلة، واللواك، المخففة، والتي كان يتجه إلى شرائها البعض كبديل مؤقت عن عدم توفر الأغذية الأساسية.

الحكومية في الشحر ورضوم بمحافظتي حضرموت وشبوة جنوب شرقي اليمن.

تبعات نفدية

وتصورت التطورات المتلاحقة الإقليمية والدولية وتبعات العدوان الإسرائيلي على غزة جدول أعمال اجتماع البنك المركزي اليمني الماضي في عدن، وتكررت مصادر مصرفية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أن البنك المركزي استعرض تقارير ترصد تطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية وتأثيرها في أداء المؤشرات الاقتصادية ووقف الموازين الداخلية والخارجية. يأتي ذلك حسب هذه المصادر في ضوء الأحداث المتصاعدة والمتغيرات غير المواتية على الصعيد المحلي والتطورات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية اليمنية والتدابير المتاحة للتخفيف من آثارها في إطار تتعامل مع الجهود المبذولة من قبل كافة الجهات المعنية.

وعلم «العربي الجديد»، في هذا الخصوص، أن البنك المركزي اليمني حدد أهدافه بناء على كل هذه المتغيرات والمضي بتنفيذ التزاماته بالسياسات الاحترازية الصّامرة التي أعلنها مطلع عام 2022 واستمراره بتفعيل واستخدام أدوات والسياسات النقدية المتاحة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وعدم الجوع تحت أي ظرف إلى استخدام التمويل التخصمي لمواجهة نفقات الحكومة. كما علم «العربي الجديد»، أن هذه المؤسسة العامة المعنية بإدارة السياسة النقدية خاطبت الحكومة اليمنية بالنظر إلى تطورات الأحداث على المستوى الإقليمي والدولي، ودعتها إلى العمل المزيد من الجهود في تحصيل الموارد العامة وتوريدها إلى البنك المركزي وضبط الإنفاق وإعادة ترتيب الأولويات والتسريع في إصلاح الاختلالات في القطاعات التي تستنزف كثيراً من موارد البلاد الشحيحة وإعادة توطينها بتحسين المستوى المعيشي والخدمي للمواطنين.

ويشدّد الباحث الاقتصادي والمصرفي وحيد الفودي، في حديث لـ«العربي الجديد»، على ضرورة البحث من قبل الحكومة اليمنية عن سبل لدفع الريال المتجهة لشركات أجنبية، وذلك بحجة ما تواجهه الشركات اليمنية من صعوبات في تصدير منذ نهاية العام الماضي 2022 بسبب تصف الحوثيين لحوالي التصدير



وتأثيراتها على الآف العاملين الأردنيين في هذه الشركات. ودعا إلى ضرورة إيجاد حلول عملية للحد من هذه التأثيرات السلبية عليهم وتعويضهم بمختلف السبل، خصوصا أن الكثير منهم مهددون بفقار وظأنهم أو انخفاض دخلهم.

وقد حققت حملات المقاطعة في الأردن للمنتجات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي نتائج غير مسبوقة وذلك مع توجه أعداد كبيرة من المستهلكين المحليين لشراء سلع محلية عوضاً عن تلك التي تدخل ضمن قوائم المقاطعة.

وقد تراجع الطلب على المنتجات الأجنبية والداعمة أو التي تحمل علامات تجارية عالمية مشهولة بالمقاطعة في الوقت الذي تسعى فيه الشركات العاملة بأسماء شركات دولية تقديم عروض وتخفيضات على أسعار منتجاتها لجذب المستهلكين.

وقد لاحظت العربي الجديد، وجود كميات كبيرة من السلع المقاطعة متكدسة في المحلات التجارية واضطر أصحاب المنشآت التجارية لإرجاعها إلى مصرها.



منذ 7 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، بسبب نقص الوقود والماء وديقق القمح والأضرار الهيكلية. علماً أن آخر مطحنة عاملة في غزة نُشرت يوم الأربعاء المنصرم، ووصف المكتب الوضع بأنه «كارثي».

في 16 نوفمبر، توقفت خدمات الاتصالات في غزة بعد نفاذ الوقود المستخدم لتشغيل المولدات، وقال مكتب التنسيق في جنوب من العنى التحتية للاتصالات في العديد من غزة تعرضت للصفص والتدمير في 14 نوفمبر. كما أفاد المكتب بأن انقطاع التيار الكهربائي يعرض للخطر توفير المساعدة الإنسانية لحياة المدنيين. إذ قالت «الأوتروا» إنه سيسب انقطاع الاتصالات. لم تتكهن من إدارة أو تنسيق قوائم المساعدات الإنسانية منذ 17 نوفمبر.

وفي تقرير مشترك، قالت الإسكوا «إيرتامج الأمم المتحدة الإنمائي»، في 5 نوفمبر، إن نحو 390 ألف وظيفة فقدت منذ بداية العدوان الإسرائيلي. وفي تقرير أولي، توقعت وكالات الأمم المتحدة أن يرتفع الفقر بنسبة تتراوح بين 20% و45%، اعتماداً على مدة العدوان. كما توقعت أن تكلف الحرب غزة ما بين 4% و12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023.

توقعات العام المقبل

بين الأطراف المتحاربة، إلا أن ذلك لا يزال حياً على ورق. وتشير التقديرات الواردة في التقرير التقييمي البنك الدولي إلى أن النمو الحقيقي بلغ 1.5 في المائة في عام 2022، بعد فترة من الركود الاقتصادي المستمر لمدة عامين. إذ كانت القطاعات الاقتصادية غير النفطية في القوة البافعة وراء هذا التحسن، في حين واجه القطاع النفطي تحكما شديداً كبيراً، وذلك بسبب الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط، وأدى إلى خفض متوسط الإنتاج اليومي من النفط من 61600 برميل في عام 2021 إلى 51400 برميل في عام 2022.



تاجر الإصلاحات يرفع لهوول الطماطم (محمد محمود/ Getty)

تمر به إلى استغلال هذا الوضع والانفلات على القوانين اليمنية المتأداة ببيع كمية كبيرة من النفط تصل لثلاثين ألفاً في أكثر من مليون دولار لشركة إماراتية مجهولة تدعى «يمو» والتي لا أثر ولا وجود لها. ويسرى أن تبعات الحرب والدولي، ودعتها إلى العمل المزيد من الجهود في تحصيل الموارد العامة وتوريدها إلى البنك المركزي وضبط الإنفاق وإعادة ترتيب الأولويات والتسريع في إصلاح الاختلالات في القطاعات التي تستنزف كثيراً من موارد البلاد الشحيحة وإعادة توطينها بتحسين المستوى المعيشي والخدمي للمواطنين. ويشدّد الباحث الاقتصادي والمصرفي وحيد الفودي، في حديث لـ«العربي الجديد»، على ضرورة البحث من قبل الحكومة اليمنية عن سبل لدفع الريال المتجهة لشركات أجنبية، وذلك بحجة ما تواجهه الشركات اليمنية من صعوبات في تصدير منذ نهاية العام الماضي 2022 بسبب تصف الحوثيين لحوالي التصدير

يواجه اليمن تحديات قاسية جداً من جراء العدوان الإسرائيلي على غزة، أبرزها توقف جهود التسوية على وقع الترقب والجمود السياسي، ما انعكس تجميداً للخُطط الإصلاحية في قطاعات اقتصادية مختلفة، والمزيد من الفوضى والمخالفات في إدارة الملف النفطي

يحاصر اليمن

مخاوف من انكماش قياسي مع توقف جهود التسوية

اليمن، إذ يمثل ذلك مشكلة كارثية لما لها من تبعات وتأثيرات في تعثر أو إرجاء حلحلة عدد من الملفات المعقدة في إطار جهود التسوية، وإهمها إطلاق الملف الاقتصادي الذي كان محور الصراع منذ العام الماضي

بين جميع الأطراف اليمنية. وقال البنك الدولي في تقريره الأخير إن الاقتصاد اليمني أظهر مؤشرات على التعافي في عام 2022، وأن البلاد تواجه تحديات مستمرة مع فشل الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة لمدة 6 أشهر من أبريل/ نيسان إلى أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2022 في تحقيق أي تسويات دأماً. ويتصاعد الجدل والسطخ تجاه الحكومة اليمنية منذ مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني وبمصادها باستغلال الأوضاع الراهنة التي تمر بها المنطقة نتيجة العدوان الإسرائيلي وعقد صفقات لبيع النفط لشركات إماراتية.

يبع النفط
الخبير والاستشاري الاقتصادي في تنمية

توسع الاختلالات في إدارة الملف النفطي في البلاد

انعكاسات لحرب غزة على خطط الإصلاح

والتعافي في اليمن



0,5%

نسبة الانكماش التي توقعها البنك الدولي

للاقتصاد اليمني في 2023، والتي تتأكد تناهض حاداً مع النمو البالغ 1,5% الذي شهدته العام السابق 2022، مع بقاء العجز عند حوالي 2,9%

تحقيقات

مدن **محمد راجح**

يعيش اليمن على وقع تبعات العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة وتصاعد الأحداث في المنطقة مع دخول البلاد في حالة ترقب وثقل وجمود سياسي، وسط توقف جهود التسوية في البلاد التي كانت تسير بوتيرة عالية للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد بتخلتها ترتيبات عديدة لإدارة القطاعات الاقتصادية والوارد العامة والتوافق على خطة لإدارة عائدات الموارد النفطية بعد التوصل لإعادة تصدير النفط المتوقف منذ نهاية العام الماضي 2022.

وتسود مخاوف واسعة من تأثير كل هذه التطورات والأحداث على تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية وعرقلة خطط الحكومة اليمنية في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وعلاقتها بالودل والمؤسسات والصنادرِق المانحة وخطط إعداد موازنة العام القادم 2024. كما تتزايد التحليلات والتقوعات بدخول الاقتصاد في انكماش قياسي خلال الفترة المقبلة، وفق تقديرات البنك الدولي.

البحث الاقتصادي علي بشير يؤكد لـ«العربي الجديد»، أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتبعاتها المتصاعدة على المستوى الإقليمي والدولي، ألقت بآعاع جسيمة على اليمن الذي يتجه بسبب ذلك لدخول عام مجهول على الصعيد الاقتصادي للدولة والعاما وإعادة الموازنة العامة بها الدول والمؤسسات والصاديق المتاحة للحكومة اليمنية بهدف استيعاب أي تدويلات متاحة لدعم الاقتصاد اليمني.

تأثيرات حرب غزة

ويشير إلى أن أهم مشكلة تواجه اليمن بسبب الحرب الإسرائيلية وتطورات الأوضاع والأحداث في المنطقة تتمثل في توقف جهود التسوية التي كانت تسير بوتيرة عالية بواسطة عمالية ورعاية المجموع الأممي إلى